هل يندفع ذلك رجلا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبضهم لقبض نذور
النبي صلى الله عليه وسلم فيه فعونها اليه فهل يجب دفع المنذور به لذلك
الرجل نظرا للعادة أم لا واذا قلتم لا يجب فماذا يصنع به اجاب رضي الله عنه
ان اراد تمليكه صلى الله عليه وسلم فالنذر لاغ لكونه ملكا لغيره اجراء على الأشياء
على حكم الموتى في احكام الدنيا وان كانوا احياء يصلون ويصومون ويجوز
ويجري عليهم اعمال البر كما كانوا في حياتهم وان لم يرد ذلك واراد الصرف
في مصالح الحجرة النبوية او تمليك نحو الخدام صح النذر وعمل بما اراد وان
لم يرد شيأ عمل بالعرف المطرد حالة النذر لانه منزل منزلة الشرط فيه كما في
الوقف ويصرح به قول العزيز الذي استنطه النووي في الروضة واقره
واقروه ما ينذر بعثه الى القبر المعروف بحرجان فانه على ما يحكى يقسم على
جماعة معروفين هناك اه ومثله ما ينذر بعثه الى قبر الشيخ ابي العباس
بن جيل نفع الله به وباوليائه وغيره من القبور المقصودة لذلك فانه
يقسم على معلومين ثم كان في نفايس الأزرق اي فنزل مطلق النذر على
ذلك العرف حتى كان الناذر لفظ به وكذا في مسئلتنا كان الناذر نذر
به لذلك الرجل من هل البيت ان كان حال نذره للعادة المطردة بذلك كما
ذكره السايل وقول السايل وان قلتم لا يجب فماذا يصنع حوائله
انا قد قلنا بوجوب الدفع الى من ذكر فلا يتوجه بعده تفريع لكن
سنفرض مسالة يمكن التفريع عليها وهي ما اذا جهل مراده ولا عرف
حالة النذر فالقياس انه يصير لمصالح المسلمين للياس من علم مستحقه
فيدفعه من هو في يده لو العادل ليعمل بما اوجبه الله عليه فيه
فان فقده ولو شرعا كما لو بعد بحيث يعسر اعلامه فضلا عن دفعه اليه ويتبين
ان اعلمه به بلا يعسر فدفع من هو تحت يده في المصالح مقدما الاهم
فالاهم كما قاله ابن عبد السلام وغيره في اموال الضايع لكنه قال لا يبعد
منه مسجدا وهو خلاف قول الاصحاب تجب مال لا وارث له يجوز صرفه
في المساجد وغيرها من المصالح فليحمل كلامه على ان صرفه في
المساجد اولى بل يجب ان كان ثم ضرورة تقدمه والله اعلم
في التحفة للعلامة بن حجر ان العين المنذور بها لشخص فمدة حياته تنبيه

كالعمري

كالعمري هل هو معتمد ام لا اجاب رضي الله عنه ما في التحفة من ان العين
المنذور بها لشخص فمدة حياته تنبيه كالعمري يصح معتمد اخذا من قول
البطلان في المنفعة وبالبطلان بتاقت النذر الصريح جزم في مقابلة عنافاته
الالتزام السابق الذي هو موضوع النذر وبالصحة في المنفعة سواء اقتت
او اطلقت وسواء كان التاقيت بمعلوم كسنة او مجهول كمدة حياة المنذور
له اذا مات الناذر او وارثه وعدم عود العين بيقا ملك الرقبة
للناذر او وارثه فاثر شرطه في عود المنفعة التي هي تابعة وان تفرد
بالعقد ونحوه بخلاف العين لاقتضاء لعودها لانفكاكها عن الناذر
بالكلية ووقوعها لوارث المنذور له فصادف شرطه ما ليس ملكا
له ولا تابعا لملكه كما يرشد اليه تعليل الشارع صلى الله عليه وسلم صحة
نحو العمري وكونها للمعمر ولورثته لقوله لانه اعطاء عطاء وقعت فيه
المواريث وحكم الوصية ايضا كالهبة فلو اوصى بعين لزيد مدة حياته
اي زيد فقبل زيد وقت القبول ملكها ثم لا تعود لوارث الموصي
بل يرثها وارث الموصى له والله اعلم مسئلة اذا نذر ان يصوم يوم
الاثنين ونوى بكل اثنين فعل ما نوى اليه او لا كما لو نذر اعتكاف
عشرة ايام ونوى تتابعها اجاب رضي الله عنه من قال لله علي صوم
يوم الاثنين ولم ينو شيأ لزمه صوم اول اثنين يأتي بعد نذره
وان نوى غيره او قال يوم اثنين بلا ال صام اي اثنين شاء وما
يقتضيه قواعد اصحابنا كما لا يخفى على من تامل كلامهم في السلم و
الطلاق وغيرهما وان يخصوصه ما بعد الزمه اذ لا يلزم من عدم انعقاد
اصل النذر بالنيه عدم انعقاده بها في التتابع وبذلك صرح في التحفة
في نظير المسئلة وذلك في فرع من الفروع التي ذكرها قبيل قول المنهاج ولا
يصح نذر معصية وقول السايل اقر لا كما لو نذر اعتكاف عشرة ايام
ونوى تتابعها جوابه بانه سيأتي الحكم في لفظ بها والا فالمتبادر
فيها وفي نسيه الاسنوي وغيره الشيخين سببهما الى التناقض وتصحيحه
فيها الحاق النيه باللفظ وجزبان الارشاد عليه حيث قال فان شرط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)